

شهر خلا، نشرت مجموعة كبيرة من الجرائد العربية على صفحاتها الاولى صورة "الامبراطور بريمر". اذ أظهرت الصورة الحاكم المدني الاميركي في العراق جالساً بمفرده على ما بدا كأنه عرش بارترفاع ثلاثة أمتار، يراقب تخرّج الدفعة الاولى من الجنود العراقيين الجدد. ورأى كثر في الشرق الاوسط ان التعليق على الصورة كان يجب أن يكون: "نائب الملك مستعرضاً برضى حرسه الامبراطوري". ولاحظ آخرون في اليوم نفسه ان من أعلن عن بدء السنة الدراسية الجديدة في البلاد لم يكن وزير التربية المعين حديثاً، بل مستشاره الاميركي.

في تلك الاثناء، كان معلق في "النيويورك تايمز" يقول لقرائه، في اطار التصريحات التعميمية العريضة على قلبه، إن الولايات المتحدة قد منحت 87 مليار دولار لـ"إعادة بناء العراق"، متناسياً واقع ان الجزء الاكبر من هذه الاموال سوف يُخصّص لتكاليف الاحتلال العسكري. ومن هنا نستنتج ما يأتي: إن من يؤمن المال يحكم. فاذا قدّم الكونغرس المال، واذا قبله العراقيون كأمر واقع، واذا أبدت الدول الاخرى استعداداً للانضمام الى الولايات المتحدة، ولو بأعداد محدودة، لم يزل جهد للضغط على الأمم المتحدة او الاستجداء في مدريد؟ بقليل من الحظ، وبمزيد من التمويلات الاميركية، وبقدر معقول من الصبر، قد تتجج المهمة الاميركية الاحادية الجانب في العراق رغم كل العراقيل. فالاحتلال العسكري المباشر والانفاقات المالية المباشرة تؤدي بحكم الطبيعة الى حكم سياسي مباشر.

ان الولايات المتحدة مصممة على ما يبدو على المضي قدماً في دربها، لا عن اقتناع بل بسبب التكاليف السياسية الهائلة التي قد تنتج من تغيير مفاجئ في الموقف والاتجاه. اما على الارض، فيجب الا يستخف احد بتصميم التحالف على النجاح، علماً انه عملياً الآلية الوحيدة الفاعلة في المدينة، وان كل العملية السياسية تتمحور حوله.

يعمل التحالف بناء على مفهوم البدء من الصفر: اذ انه عمد الى دفن قرارات الجنرال غارنر الحذرة، ومثلها مخططات وزارة الخارجية التمهيدية للحرب. وأمر بتفكيك الدولة العراقية كما لو ان هذه كانت محض قطاع لحكم صدام حسين الشخصي: لا للجيش النظامي، لا للشرطة الوطنية، لا لنحو 40 ألف مدني وعضو رفيع المستوى (رسمياً فقط) في حزب البعث، لا للبيروقراطيات المحلية. فالتحالف مصمم على خلق عراق على مزاجه، وينبغي الا نتجاهل أبعاد هذا الطموح الامبراطوري بحق.

وتحظى هذه السياسة بدعم بعض العراقيين الذين يعتبرون موجة "التطهير" شرطاً مسبقاً لتوقهم الى ملء أجهزة الدولة بأتباعهم، وهذا ما يفعلونه تدريجاً. لذلك فإن ما يُحشى في العراق هو الا يكون الانتقال من نظام ديكتاتوري الى نظام ديموقراطي، بل من عراق يحكمه حزب البعث الى عراق تحكمه مجموعة اخرى جديدة لم تتجلى معالمها بعد. وفي اطار هذه الخطة المدروسة، يحدّد التحالف دوراً واضحاً لكل طرف: يجب على المجلس الحاكم ان يفعل هذا، والوزراء ذلك، ومثلهم رجال الدين والجيش الاميركي والأمم المتحدة، الخ. هكذا تولى الى كل طرف مهمات محددة يجب عليه القيام بها.

الا ان التحالف يتمتع باوراق قوية يجب ان تدفع الناس الى التفكير ملياً قبل الحكم على المهمة بالفشل: بصفتها القوة العسكرية المحتلة، الولايات المتحدة هي السلطة الوحيدة الموحدة في بلاد مفككة. ومعظم العراقيين، حتى أعنفهم معارضة للاحتلال الاميركي، يعتقدون ان انسحاباً عسكرياً مفاجئاً قد يكون بمثابة كابوس. وهم لا يتخوفون من عودة صدام الى السلطة، مثلما أوحى البعض. بل اكثر ما يخشونه، مع التفكك الكامل لأجهزة الدولة وتصادد حدة الموجة الطائفية، هو حلول مرحلة لا مفرّ منها من الفوضى التامة، وانهم على حق في مخاوفهم تلك. فدرجة التفكك التي تعانيها الدولة فادحة الى حد ان عدداً كبيراً من الخبراء العراقيين يعتقدون ان حال الفوضى هذه خلّقت عمداً للمساعدة في تشريع الاحتلال العسكري الطويل الامد. وإن ذكر انسحاب اميركي مفاجئ يثير الذعر في نفس اي عراقي تحادثه، اذ يذكره بأعمال السلب والنهب التي تلت انهيار نظام صدام.

الولايات المتحدة تؤمن الاموال اللازمة لاعادة بناء العراق. ورغم ان النفقات العامة مرتفعة للغاية، الا أن الولايات المتحدة ترسل اشارات واضحة عن استعدادها لدفع ايجار احتلالها الارض، وهي تفعل ذلك علناً، مستخدمة الواقع القائم كملجأ أخير لتبرير حكمها المباشر. ونظراً الى النتائج المتفاوتة لمؤتمر الواهين في مدريد، تصبح الحجة اكثر إقناعاً.

ورغم التلميحات الدائمة حول إلقائه المسؤولية على الآخرين، ان حجم الدعم الذي حصده الحاكم المدني الاميركي في العراق بول بريمر في واشنطن مثير للاعجاب. فهو ذكي ومتفان ومطلع وساحر، اقله عندما يكون صبوراً بما فيه الكفاية. ورغم أنه لم يكن بالتأكيد على اطلاع واسع عراقياً، الا انه يتعلم بسرعة ويتخذ قراراته بسرعة (وتنتج من ذلك احياناً تأثيرات سلبية يحاول تصحيحها لاحقاً، وإن بصعوبة).

ويجني التحالف، المصمم على الحكم المباشر، مكاسب هائلة من التوزيع المتقن للقدر الضئيل جداً من السلطة المتبقية للعراقيين. واعضاء المجلس الحاكم البارزون حانقون بسبب تلاعب سلطة قوات التحالف الموقته بـ"المستقلين" في المجلس او بالوزراء الموقتين الذين لا يملكون قاعدة سلطوية خاصة بهم. زد على ذلك ان الحكام المحليين يتعاملون مباشرة مع الضباط الاميركيين او البريطانيين، من دون إعلام رجال السياسة "الوطنيين" المزعومين. لا بل ان بعضهم ذهب الى حد توقيع اتفاقات مع دول مجاورة. تلك هي قاعدة البدء من الصفر في اقصى تجلياتها.

وان احتمال عدم فاعلية هذه المقاربة ورقة رابحة اخرى. فالعراقيون لا يدأبون يطرحون علينا وعلى انفسهم السؤال الآتي: ماذا يريد الاميركيون؟ ويؤدي ذلك الى تحويل معظم العراقيين محض مراقبين لمواهب بريمر السحرية، باستثناء اولئك الذين سبق أن قرروا ان هذا احتلال واضح لبلادهم ينبغي ان يحارب بالقوة.

ها نحن اذاً بالكاد يمكنكم العمل مع التحالف، بل يجب عليكم ان تعملوا لديه (وان تحمّلوا أكثر من قدرتكم، مثلما اكتشف عدد كبير من المعاونين الاميركيين)، او ضده (وتستحقوا غضب واشنطن)، او ينبغي ان تنسوا العراق طالما ان سلطة قوات التحالف الموقته هي الحاكم الاوحد هناك وتتمتع بنفوذ يفوق على بعض المستويات النفوذ الذي كان يتمتع به صدام حسين نفسه. لقد اختارت الولايات المتحدة الحكم المباشر كمبدأ، وحول بريمر بدوره هذا الحكم الى حكم شخصي الى حد بعيد، ربما من غير قصد بل بانزلاق تدريجي. في الواقع، كانت الطموحات الضخمة سابقة لبريمر. فالمندنيون في البنتاغون وضعوا رهانات عالية على هذه الحرب الى حد انه جل ما احتاج بريمر الى فعله هو ارتداء ثياب الامبراطور الجاهزة.

الا ان الحكم المباشر يعني كذلك المسؤولية الكاملة، ويواجه الاحتلال الاميركي تحديات خطيرة جداً على هذا المستوى. فمسألة الأمن شديدة الاهمية، والجنود الاميركيون يُقتلون في هجمات تزداد جرأة وتطوراً وتنظيماً يوماً بعد يوم. والعراقيون، خصوصاً اولئك المقيمين منهم في العاصمة، يشعرون بالسعادة اذا تمكنوا من العودة الى منازلهم بأمان بعد تمضية نصف ساعة في السوق. الكلفة عالية، إن بالدولار (تم توظيف 160 مليار دولار حتى اليوم)، او بالادراك.

يشعر عدد كبير من العراقيين بالارتباك بسبب التناقض بين فاعلية آلة الحرب الاميركية وعدم فاعلية آلة السلام. والارهابيون، الذين لم يزل تعاونهم مع صدام في حاجة الى اثبات من جانب الولايات المتحدة، يندافعون الآن على هذه الساحة المفتوحة الجديدة للجهاد النضالي. وقد اكتشف المنفيون العراقيون الذين دعموا الاجتياح أن الولايات المتحدة لم تأت لتحرر لهم بلادهم. والأهم من ذلك ان الشعب الذي قيل له مراراً وتكراراً إنه ليس الهدف من الحرب بل المستفيد منها في آخر المطاف، يراقب ويلزم الحياد لكي يرى كيف سوف تتطور الامور: ولا يملكه شعور بالنصر ولا بالهزيمة. اما الطائفية، فرغم كونها اقل عنفاً من المتوقع، الا انها على تصعيد.

نعم اذاً، الولايات المتحدة لم تزل ملتزمة. ونعم، العواقب اكبر مما كان المحتلون المستعجلون - ان لم يكن الخبراء الحقيقيون - يتوقعون.

ما الذي يمكن فعله بغية الخروج من ورطة تهدد بازدياد وحدة العراق والاستقرار الاقليمي، ناهيك بفرص باعادة انتخاب الرئيس بوش؟ يمكن تقديم عشرة اقتراحات، تكون مفيدة عندما تُستبدل التصاريح المتبجحة بمقاربة هادئة وحكيمة لما بات يشبه أكثر فأكثر المستنقع.

1- مفاهيمياً: حرروا العراق من مخططات المحررين الكبرى. تحتاج البلاد الى التحرر على الفور، لا من الاحتلال العسكري الاميركي عند هذه النقطة، بل من موقعها كنقطة انطلاق، كحصن استراتيجي، كنموذج باهر، كمثال راند... مهما اردتم تسميتها. فالبلاد على درجة عالية من التعقيد، وقد ضعفت الى حد كبير نتيجة عقود من الديكتاتورية والحروب المتوالية و13 عاماً فظيعة من الحظر - وهي اعوام سوف يظل يتذكر العراقيون قسوتها طوال اجيال مقبلة - ونتيجة سوء الادارة التي طرأت في مرحلة ما بعد الحرب، الى حد انها تحتاج في آخر المطاف الى أن تُرى في ذاتها ولأجل ذاتها، بدلاً من اعتبارها نموذجاً للديموقراطية او نقطة انقضاء على سوريا وايران، او مفتاح تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي، او، اخيراً، خطوة ثانية ضمن اطار الحملة العالمية على الارهاب. فاذا لم يتم تحرير العراق في شكل ما من ثقل اداء دور يتخطى حدوده، سوف يظل ضحية ما كانت الولايات المتحدة تتهم صدام به: اي استغلال البلاد في سبيل غايات اقليمية كبرى.

2- تشكيل حكومة موقته حقاً وذات سيادة رسمياً في أسرع وقت ممكن. لقد كانت الخطة الاميركية المعلنة كما يأتي: قرضاي في افغانستان ما بعد الحرب، أبو مازن في فلسطين، وجماعة لندن في العراق المحرّر. قرضاي لم يزل موجوداً، اما أبو مازن فرحل، وتم استبدال المنفيين العراقيين بحكم اميركي مباشر في أيار. ولم يزل سبب تغيير الخطة بعد بضعة اسابيع من النصر غير واضح. لا تقوم فكرتنا بالطبع على العودة الى مرحلة ما قبل بريمر. بل تعني منح العراقيين ما ناله الافغان في بون: حكومة تمثيلية موقته تتعامل على اساس تعاقدي مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة وغيرهما، وتقود البلاد تدريجاً نحو مؤسسات دائمة ومستقرة على أمل ان تكون ديموقراطية. ورغم امتعاض المراقبين الافغان من تلك كايول عن توسيع قاعدة الحكومة السياسية ودعوتهم احياناً الى مؤتمر ثان في بون بغية ضمان فرض التوسيع على رجال الحلف، الا ان نموذج افغانستان الاولي مقبول أكثر من صيغة أيار المتمحورة حول حكومة يديرها المنفيون السابقون، او من الحكم الاميركي المباشر المعمول به في الوقت الحاضر.

3- التحول السريع الى قوة متعددة الجانب ذات تفويض من الأمم المتحدة. يمكن ان تدبر الولايات المتحدة هذه القوة في المرحلة الاولى. وفرنسا نفسها لا تعارض خطوة كهذه. ويمكن توكيل مهمة حفظ السلام في المقاطعات المختلفة الى ممثلين من بلدان مختلفة، بما فيها تلك التي كانت تعارض الحرب، تحت مراقبة مجلس الأمن. ويمكن ان تستتبع ذلك جهود منسقة تهدف الى توكيل مهمة حفظ الامن الى العراقيين تدريجاً، وفق جدول زمني محدد بوضوح ودقة.

4- رويدكم على العملية السياسية: احرصوا على ابقائها حية، ولكن سيروا فيها ببطء، اعقدوا المزيد من الاجتماعات حيث يمكن الناس التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم، وتوجهوا الى فئات اوسع من الناس، بمن فيهم اولئك الذين يشعرون بأنهم مستبعدون او قد استبعدوا انفسهم. لا تعطوا انطباعاً بأنكم تقررون المضمون او حتى ايقاع عملية صوغ الدستور. يجب ان تكف عن الاعتقاد بأن العراقيين يجهلون معنى الديموقراطية: فهم يعرفون جيداً ما هي، لكنهم يشككون عموماً في مدى قابليتها للتطبيق. وقد يكونون على حق. ابدأوا في كتابة دستور وسوف تتجمد المواقف وتتضاعف الانقسامات. فكروا في الانتخابات وسوف تعم الفوضى أكثر فأكثر، او على الاقل مقاطعة واسعة النطاق تجرد العملية الانتخابية من شرعيتها. من غير الضروري ان تكون القوات المصممة على اعاقه

الاستفتاء او الانتخابات كثيرة العدد، وهناك قدر كاف من العداء لاميركا في العراق لاعاقة عملية بناء المؤسسات، ان لم يكن للفوز في حرب عصابات. اذ يحتاج بناء المؤسسات الى ان يفصل عن جدول الاعمال الامني وان يولى الى العراقيين ويمشي بايقاع بطيء ومنطقي خاص به.

5-ان منظري المؤامرات، وعددهم كبير في الشرق الاوسط، يعتبرون ان الجنرال سلطان هاشم احمد، الذي احتجز وعومل باحترام قبل ان يتم حذف اسمه عن لائحة المطلوبين الخمس والخمسين من جانب الجيش الاميركي في العراق، هو المرشح الابرز لعراق ما بعد بريمر. الانقلابات العسكرية جزء من الثقافة المحلية. لكن دولة عراقية مستقرة غير قادرة على الانتظار اعماراً طويلة حتى يصبح الجيش العراقي الجديد جاهزاً. بل ان المقاربة الاكثر منطقية تقضي باعادة إدراج جميع اولئك الذين انضموا الى الجيش والشرطة النظاميين (لا اعضاء قوات الحرس الجمهوري السابق او اجهزة الاستخبارات الكثيرة)، ممن هم دون الثالثة والثلاثين، ولم يشاركوا في قمع انتفاضة عام 1991 ضد صدام. معظمهم لم يشارك في الحرب، ولم يمنحوا اسلحة جديدة او دوراً حيوياً في الاعوام الاثني عشر السابقة. وسوف يتم استقبال مجندين جدد فقط لتصحيح اي انعدام توازن طائفي في تلك المؤسسات. وسوف يؤدي ذلك الى اجتناب الميل المتزايد الى اعادة تأهيل عناصر غير اكفاء بمعظمهم من الميليشيات لكي يتولوا تطبيق النظام والقانون. ومما لا شك فيه ان حل الجيش النظامي والشرطة المحلية كانا أخطر خطأين في الأشهر الستة الاخيرة، وينبغي تصحيحهما في اسرع وقت ممكن.

6-اجعلوا التمييز واضحاً، بفضل الملفات المتوافرة، بين مجرمي الحرب على مختلف مستوياتهم من جهة (أكانوا مخططين أم محض منفذين)، ومن جهة ثانية المهنيين الذين انضموا الى حزب البعث لاسباب انتهازية او مثالية. احيوا المجموعة الاولى الى المحاكم واعيدوا ادخال المجموعة الثانية، مهما كان موقعهم في الحزب او انتماءهم الطائفي، بما انهم حجر اساس الدولة العراقية. بذلك تمنحون العراقيين درساً واضحاً في التمييز بين حزب و جهاز دولة حيادية، مصححين بهذه الطريقة الخطأ الفادح الذي يشكله الالغاء الكامل والساحق للبعثية.

7-انسوا صندوق انماء العراق وهيئة المراقبة الدولية اللذين أنشأهما قرار الأمم المتحدة الرقم 1483 اذ يمكن وزير مالٍ عراقياً ومصرفاً مركزياً يحظى بدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ان يفيا بالغرض. في تلك الاثناء خففوا من سرعة الاندفاع الى الخصخصة: فعراق صدام لم يكن كالمانيا هتلر على المستوى السياسي، ولا كالمانيا هونيكر على المستوى الاقتصادي. والملح ليس القيام بموجة خصخصة كاسحة لقطاعات صناعية مدمرة او غير مجهزة كما يجب، ولا حتى لانتاج النفط، بل احلال حكم القانون بغية ضمان عدم حلول سياسة محاباة جديدة مكان تلك التي كانت قائمة سابقاً - رغم ان كثيراً، بمن فيهم رجال القانون والاعلام في اميركا - يشكون في ان يكون النموذج الاميركي القائم على سوق تنافسية حرة هو الذي يطبق الآن على الشركات العاملة في العراق.

8-خصصوا موازنة بالمليارات للجنوب، بغية التعويض عن واقع ان المناطق الواقعة جنوب بغداد عانت عقوبة من 12 عاماً من جانب نظام صدام، وقد تجاهلها الى حد كبير واهبو الاموال الدوليون والمنظمات غير الحكومية. قد تكون هذه منظمة عراقية تحظى بدعم اليونيسف والـ UNDP وقد تساعد كذلك في استجابة توقعات الشيعة المحرومين بحياة افضل.

9-ابعثوا رسالة واضحة الى العراقيين مفادها ان المجتمع الدولي قد اتحد اخيراً في مقاربتة لوضعهم. منذ نهاية الحرب الباردة، لم تتسبب اي مسألة اخرى بهذا القدر من الانقسامات. والعراقيون يدركون هذا الواقع، الذي يزيد من ارتباكهم. وقد حان الوقت لكي تخفف الولايات المتحدة وحلفاؤها من اهدافهم في العراق ويضعوا حداً للحكم المباشر. ويجب على البلدان التي كانت معارضة للحرب ان تبدأ في النظر اليها كزمر واقع وان تساعد في اعادة بناء دولة تتمتع بالوحدة والسلام والازدهار. لن يرحب التحالف ولا منتقدوه بعراق تعم فيه الفوضى ويحكمه الارهاب.

10-لا تنسوا يوماً ان العراق ليس جزيرة: اشركوا جيران العراق. اذا اردنا المبالغة في تبسيط الوضع الحالي لقلنا: الولايات المتحدة في الداخل، الأمم المتحدة في الخارج، والمنطقة عادت الى حالها. طوال سنة اشهر، كان لدى الولايات المتحدة استراتيجيا واضحة تقضي بالتعاطي مع القضية العراقية على نحو احادي الجانب: بينما تردع الولايات المتحدة بلدان المنطقة لضمان بقائها على الحياد، وتدعو الأمم المتحدة الى اداء دور محض احتفالي في اعادة البناء يهدف الى منحها الشرعية، تعمل في الوقت نفسه على جعل العراق نموذجاً للديموقراطية ونقطة انطلاق استراتيجية اميركية. اما الآن وقد بدأت الأمم المتحدة في اعادة الانتشار، بدأت الولايات المتحدة في الاجابة عن اسئلة مزعجة حول العبء المالي والطريقة التي يتم بها صرف الاموال الاميركية (والآن العراقية ايضاً)، واجتمعت البلدان المجاورة للعراق في دمشق بغية مناقشة مستقبل العراق.

يجب عدم الاستخفاف بأهمية هذا الاجتماع. لم تستخف به الأمم المتحدة: بل ان احد العناصر البارزة من مهمة الأمم المتحدة في العراق كان تطوير حوار مع البلدان الستة المجاورة، وكذلك مع الجامعة العربية. وقد كانت الرسالة واضحة. تفهم الأمم المتحدة ان لدى جيران العراق مخاوف مشروعة حول طريقة تطوره، وهي مخاوف يجب تناولها في حين تُدعى تلك البلدان الى فعل ما في وسعها للمساعدة في احلال الاستقرار في البلاد. كان ينبغي الاصغاء الى تلك الشكاوى، وفي الوقت نفسه، تشجيع تلك البلدان على تطوير مصالح في دولة عراقية مستقرة، من منظار علاقاتها المدنية المتعددة مع عدد كبير من الطوائف والقبائل والاحزاب في العراق.

لقد اعتبرت هذه الاحتمالات الاقليمية التي تقدمها الأمم المتحدة كإلهاء عن المهمة الاساسية في افضل الاحوال، وفي اسوأها كتدخل محتمل غير مرحب به من جانب جيران العراق. فقد كانت الولايات المتحدة تعتبر العراق جزيرة يمكنها ان تعيد صوغها في شكل مستقل عما يحوطها. وحين اعترض الآخرون، تم تهديدهم بالعقاب على تدخلهم غير المقبول. ورغم ان الولايات المتحدة كانت محقة في اثاره الموضوع، الا انه من السذاجة ان تظن ان المنع يكفي لحل هذه المشكلة و غيرها. وباتت قابلية هذه السياسة للتطبيق شبه معدومة في ضوء واقع ان الولايات المتحدة برهنت عجزها عن مراقبة الحدود العراقية على نحو فاعل، وهي مهمة ضخمة في وقت كانت القوات الاميركية منهمكة في معظمها في محاولة القاء القبض على ضباط النظام السابق او في قمع حركة المقاومة الناشئة.

ان هذا التناقض يفرض نفسه: اذ لا يمكنكم تهديد بلدان المنطقة بتغيير

المستشار السابق لرئيس بعثة الامم المتحدة في العراق

ترجمة جمانة حداد

&نص قدم في مؤتمر حول النفط في لندن (4 تشرين الثاني الجاري)